نشرة صندوق النقد الدولي

إقراض البلدان منخفضة الدخل

أول بلدين يحصلان على قروض الصندوق المخصصة لمواجهة الصدمات، مع توقع المزيد من الطلبات

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٠ ديسمبر ٢٠٠٨

- جمهورية قيرغيزستان وملاوي يحصلان على قروض في ظل "تسهيل مواجهة الصدمات" بعد تعديله
- ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وراء طلب الإقراض في الحالتين
- عدة بلدان إفريقية يتوقع أن تطلب الحصول على قروض

حصل أول بلدين، أحدهما في آسيا الوسطى والآخر في القارة الإفريقية، على قروض من صندوق النقد الدولي في ظل برنامجه المعدل للاقتراض والذي يهدف إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكيف مع الطوارئ الناجمة عن أحداث خارج نطاق سيطرتها.

ومن المتوقع أن تطلب عدة بلدان إفريقية أخرى الحصول على قروض مماثلة في المستقبل القريب، طبقا لتصريحات المسؤولين في الصندوق.

وقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٠ ديسمبر الجاري على قرض مقداره ١٠٠ مليون دولار أمريكي لجمهورية قيرغيزستان الجبلية غير الساحلية الواقعة في آسيا الوسطى في ظل "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية"(ESF) بعد تعديله. وكان المجلس قد وافق على ترتيب تمويلي لصالح ملاوي بقيمة ٧٧ مليون دولار أمريكي ولمدة عام واحد ــ وهو أول قرض يُمنح منذ أجرى المجلس تعديلات على "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" في شهر سبتمبر الماضي.

وسوف يعمل قرض قيرغيزستان الذي يغطي ١٨ شهرا على مساعدة الحكومة في سعيها لعلاج عدة صدمات اقتصادية، منها ارتفاع أسعار السلع الأولية حتى منتصف ٢٠٠٨، ونقص الطاقة الكهرمائية، ومصاعب القطاع المصرفي في كازاخستان المجاورة، والزلزال الذي ضرب منطقة نورا.

أما في ملاوي، وهو بلد يقع في جنوب شرق إفريقيا ويعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير التبغ، فسوف يدعم القرض المقرر جهود السلطات في التكيف مع صدمة معدلات التبادل التجاري التي سببتها ارتفاعات أسعار الوقود والأسمدة السريعة في مطلع هذا العام.

أسهل وأسرع

أنشئ "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" منذ عامين بهدف تعزيز قدرة الصندوق على مساعدة البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض على التصدي للصدمات المفاجئة والخارجية. وقد تم تعجيل المراجعة الجارية على هذا التسهيل التمويلي لكي يصبح حصول الأعضاء على الدعم من الصندوق أكثر سهولة وسرعة في ضوء التجارب السابقة وبالنظر إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية، لا سيما مع موجة الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء والوقود والتي تسببت مؤخرا في إلحاق ضرر جسيم بالبلدان ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، حسبما صرح متحدث باسم صندوق النقد الدولي.

ويهدف التعديل الذي أُدخل على "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" إلى تقديم المساعدة اللازمة بمزيد من السرعة وبقيم أكبر من أجل معاونة أعضاء الصندوق ذوي الدخل المنخفض في مواكبة أحداث مثل تغيرات أسعار السلع الأولية (بما فيها النفط)، والكوارث الطبيعية، والصراعات والأزمات التي تقع في البلدان المجاورة فتتسبب في اضطراب تدفقات التجارة.

وتضمنت هذه التعديلات، التي أصبحت نافذة في أواخر نوفمبر الماضي، ترشيد الشرطية المصاحبة لتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية ــ وهي الالتزامات التي تتعهد بها الحكومات المقترضة بشأن سياساتها الاقتصادية والمالية. وتأتي التغييرات المطبقة استجابة لطلب الوزراء أثناء اجتماعات ربيع ٢٠٠٨ التي عقدها صندوق النقد الدولي.

تحسين برامج الصندوق الإقراضية

يمثل التعديل الذي أُدخل على "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" المخصص للبلدان منخفضة الدخل جانبا من جهود الصندوق لتحسين مجموعة أدواته الإقراضية. ففي أكتوبر الماضي، أعلن الصندوق أنه بصدد إنشاء تسهيل جديد للقروض قصيرة الأجل يهدف إلى توجيه الأموال على وجه السرعة إلى الأسواق الصاعدة التي تتميز بقوة سجل الأداء ولكنها تحتاج إلى مساعدة عاجلة خلال الأزمة المالية الراهنة لكي تتغلب على مشكلات السيولة المؤقتة. وبالنسبة للبلدان الأخرى حيث يتطلب الأمر تعزيزا للسياسات الإطارية، يتيح الصندوق للحكومات الأعضاء استخدام تسهيلاته الإقراضية التقليدية على فترات زمنية أطول، وإنما على أساس معجَّل.

وقد شرع الصندوق في مراجعة دوره التمويلي في البلدان الأعضاء للتأكد من امتلاكه الأدوات السليمة التي تكفل تلبية احتياجات البلدان في عالم يتميز بتنامي التدفقات المالية العابرة للحدود ــ وتزايد طابعها المعقد.

قيرغيزستان تعالج الصدمات

صرح الصندوق بأن فريق بعثة الخبراء التي أوفدها إلى قيرغيزستان توصل في نوفمبر الماضي إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج اقتصادي يهدف إلى معالجة النتائج السلبية للصدمات الخارجية التي أصابت الاقتصاد

القيرغيزي، بما في ذلك ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية ونقص توليد الطاقة الكهربية بسبب انخفاض منسوبات المياه في خزان توكتوغول.

وبينما يركز برنامج قيرغيزستان على السياسات الاقتصادية الكلية، تواصل السلطات التقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي المقرر لتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وضمان النمو القوي على المدى الأطول.

ويعالج البرنامج الاقتصادي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ العواقب الناجمة عن الصدمات الخارجية، كما يهدف إلى إدارة ما تعرض له الاقتصاد القيرغيزي من آثار بسبب تباطؤ النمو الإقليمي وانتشار تداعيات الأزمة المالية. وتتمثل أهداف البرنامج في تخفيض التضخم، والحفاظ على النمو الاقتصادي، وحماية القطاعات الفقيرة التي يقدر تعدادها بنحو خمسة ملايين نسمة.

ملاوي تتكيف مع ارتفاعات الأسعار الحادة

وفي ملاوي، التي يبلغ تعداد سكانها حوالي ١٥ مليون نسمة، طلبت السلطات عقد اتفاق تمويلي مع الصندوق بموجب "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية"، يعينها على التكيف مع صدمات معدلات التبادل التجاري الناجمة عن الزيادات المتلاحقة في أسعار الوقود والأسمدة خلال أوائل ٢٠٠٨.

وقد صرح السيد تاكاتوشي كاتو، نائب مدير عام الصندوق، بقوله إن "مستوى الاحتياطيات الدولية المنخفض حاليا في ملاوي هو مدعاة للقلق على الاستقرار المالي والأمن الغذائي".

وسوف يساعد البرنامج الاقتصادي الذي تقرر دعمه بموارد تمويلية كبيرة من الصندوق في ظل "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" على احتواء الضغوط التي تواجه ميزان المدفوعات، وإعادة بناء الاحتياطيات الخارجية، مع الحفاظ على النمو والأمن الغذائي. كذلك من المقرر تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية كعنصر مكمل للتمويل. وقد كانت استجابة المانحين طيبة من حيث تقديم دعم تمويلي إضافي، وسوف يكون لهذا الدعم أهمية حاسمة في تيسير تكيف الاقتصاد مع صدمة معدلات التبادل التجاري.

وفي هذا الصدد قال السيد كاتو: "إن الخفض المزمع من جانب الحكومة لحجم الاقتراض المحلي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هو عنصر أساسي في تصحيح أوضاع المالية العامة. ووصولا لهذه الغاية، سيكون من الأهمية بمكان تعزيز انضباط المالية العامة، بما يتضمنه ذلك من إدخال تحسينات إضافية على النظام المتبع في الإدارة المالية العامة. فمن الضروري مقاومة ضغوط الإنفاق، لا سيما في الفترة المؤدية إلى الانتخابات العامة في مايو ٢٠٠٩، من أجل حماية احتياطيات النقد الأجنبي والاستثمارات ذات الأولوية."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.